مؤتمر أيوفي – البنك الدولي السنوي الرابع عشر

التحولات الجذرية في منظومة المالية الإسلامية الدولية

الحاجة إلى الحوكمة والمعيرة والدعم الرقابي

3-4 نوفمبر 2019

عملية اتخاذ القرارات الشرعية

د. عبدالباري مشعل

الشريك المدير – شركة رقابة (أمريكا)

مقدمة

تتناول هذه الورقة إضاءة مختصرة للمسودة الأولية غير المعتمدة من معيار الحوكمة رقم 12 بشأن عملية اتخاذ القرارات الشرعية والدراسة الأولية للمعيار وبعض الدراسات الأخرى ذات الصلة.

وقد هدف المعيار إلى صياغة إطار عمل لعملية اتخاذ القرارات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بغرض تنميط الممارسات حول العالم. هناك جانبان في هذه العملية، الأول: إصدار الفتوى وهو الذي تمت تغطيته بالمعيار الشرعي رقم 29 بشأن ضوابط وأخلاقيات الفتوى، والثاني: ضوابط الحوكمة الخاصة بالحصول على الفتوى وتطبيقها، وهي موضوع معيار الحوكمة رقم 12.

والدافع لهذا الموضوع أن عملية اتخاذ القرارات الشرعية تنطوي على مخاطر متعددة، ولذا فإن هذا المعيار يتضمن توجيهات تفصيلية بشأن تحسين العلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية وإدارة المؤسسة المالية الإسلامية وتعزيز التعاون بينهما في هذا الشأن.

ويشمل نطاق المعيار؛ المجالات التي تصدر بشأنها القرارات الشرعية، الاعتبارات الجوهرية التي يجب مراعاتها في اتخاذ القرارات الشرعية، عملية تطوير المنتجات، دور ومسؤولية أجهزة الحوكمة المختلفة المتدخلة في هذه العملية، آليات تطبيق وتبليغ إطار العمل المقدم في هذا المعيار.

1. مجالات القرارات الشرعية:

1.1. اعتماد المنتجات: يفرق المعيار بين نوعين من المنتجات:

1.1.1. المنتجات النمطية الخاصة بالمؤسسة نفسها، وهذا تتطلب النظر الشرعي في الآتي كحد أدنى: مذكرة عرض معد من القسم الشرعي الداخلي، مراجعة شرعية للاتفاقيات المعتمدة من الإدارة القانونية بالمؤسسة، مراجعة شرعية للجوانب المالية، مراجعة شرعية لنظام المعلومات الآلي، ومواد التسويق، ومراجعة شرعية لأدلة العمل ذات العلاقة.

1.1.2. المنتجات غير النمطية المعتمدة من من هيئات شرعية أخرى، مثل الصكوك والتمويل الجماعي ومشروعات الاستثمار، وغيرها، وهذه تتطلب النظر الشرعي في الآتي: مراجعة الهيكل والمستندات ذات العلاقة، أو المصادقة على الفتوى المصدرة الهيئة الشرعية الأخرى.

1.2. الاستفسارات: ويفرق المعيار بين نوعين من الاستفسارات:

1.2.1. استفسارات خاصة بالمعاملات.

1.2.2.استفسارات لا علاقة لها بالمعاملات:

- استفسارات مالية، مثل تطبيقات المحاسبة، سياسة المخصصات، حساب الزكاة، التصرف في حساب الخيرات، تعديل مبلغ الضرائب، وغيرها.
- استفسارات غير مالية، مثل مواد التسويق، الموارد البشرية، أنشطة العلاقات العامة.

1.3. التحفظات الشرعية: الهيئة الشرعية تنظر في هذه التحفظات للتوجيه بتصحيحها ومعالجتها، وعلى الهيئة الشرعية أن توجه المؤسسة لتبني منهجية، أو إجراءات خاصة لتجنب مخالفة الشريعة.

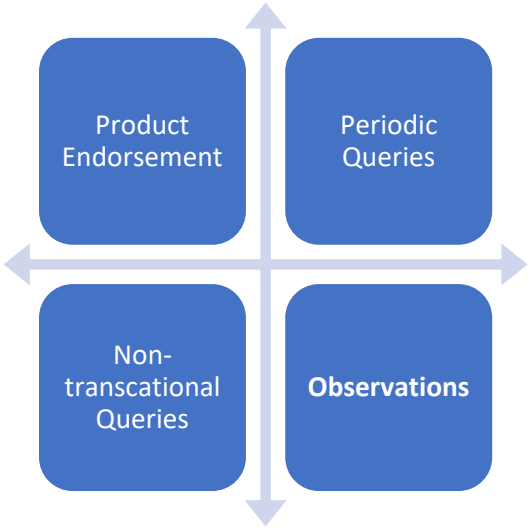

2. الاعتبارات الجوهرية في اتخاذ القرارات الشرعية:

يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تأخذ في الاعتبار العوامل التي تؤدي إلى إمكانية اتخاذ قرارات غير مرغوب فيها يمكن أن تؤثر على مخرجات القرارات الشرعية وقد تؤثر سلبًا على أهداف المؤسسة بصفة عامة. وتشمل هذا الاعتبارات التي ينبغي تجنبها:

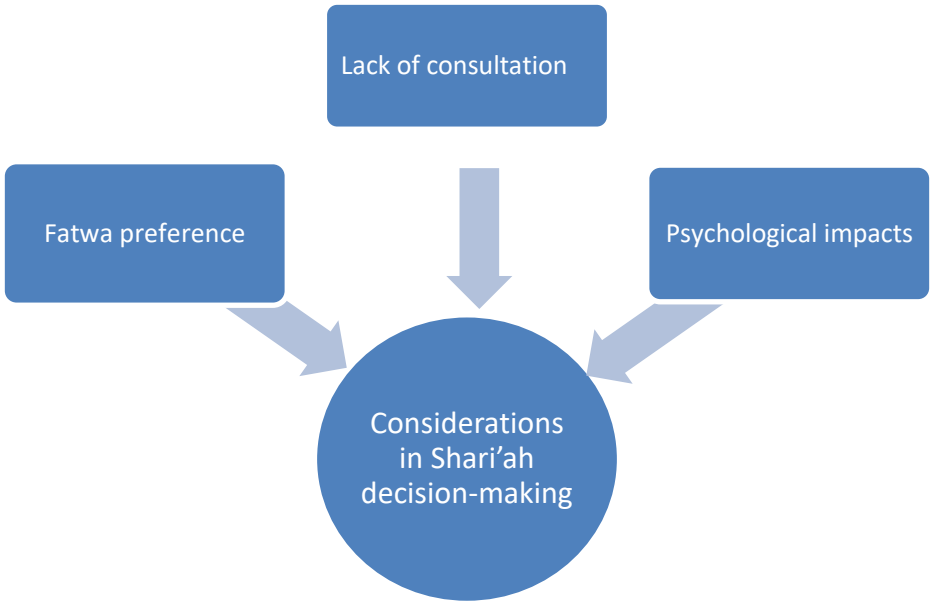

2.1. Fatwa preference: البحث عن فتوى محددة مسبقًا والانتقاء من الجزئيات والفروع الفقهية ما يتلاءم مع الفتوى المرغوبة (the arbitrage should be avoided)،

2.2. Lak of consultation: وجوة فجوة معلومات بين الأطراف ذات العلاقة بسبب ضعف الاتصال الفعال الأمر الذي قد إلى مخاطر رفض الفتوى (fatwa rejection) من قبل المؤسسة. ولتجنب هذه المخاطر يجب تجنب الآتي:

2.2.1.الآراء الضعيفة والشاذة.

2.2.2.عدم تضمين الفتوى التفاصيل المطلوبة للمستثمرين.

2.2.3.فشل الهيئة الشرعية للمستثمر (مؤسسة أخرى) في الإحاطة بالعمليات او الهياكل الموصوفة في الفتوى لغياب الشرح الملائم أو تضمين مفاهيم واعتبارات غير مقبولة.

2.2.4.عدم أخذ الاعتبارات الدينية والقانونية والعملية بشكل كاف، وظهور الفتوى بأن تصورات نظرية لا علاقة بواقع الأسواق.

2.3. Psychological Impacts:

2.3.1.على الهيئة الشرعية أن تتجنب التأثيرات النفسية التي يمكن أن تؤدي إلى التحيز في اتخاذ القرارات الشرعية المختلفة على مستوى المنتجات والاستفسارات والملاحظات. وتعد هذه التأثيرات بمثابة مصائد خفية (hidden traps) لمتخذ القرار الشرعي. وتعالج هذه المخاطر الخفية ينبغي تطوير مهارات التحليل الشرعي النقدي (skills of critical Shari'ah analysis).

2.3.2.

2.3.3.وتعد هذه التأثيرات بمثابة مصائد خفية (hidden traps) لمتخذ القرار الشرعي. وتعالج هذه المخاطر الخفية ينبغي تطوير مهارات التحليل الشرعي النقدي (skills of critical Shari'ah analysis). ووفقًا للتحليل النقدي ينبغي للهيئة الشرعية مراعاة الاتي:

- تجنب قبول التصور الأولي، وبذل الجهد في التصور الصحيح من خلال تحقيق المناط في المسألة المعروضة،
- تقييم وتحليل كل الخيارات المتاحة وعدم التخوف من الاجتهاد ومخالفة التطبيقات السائدة، وتجنب الركون للوضع القائم.
- عدم الاقتصار على المعلومات الأولية وطلب بحوث إضافية من أمانة الهيئة أو إدارة الالتزام الشرعي،
- ولا بد من مراجعة الفتاوى المبكرة التي صدرت في ضوء حقائق وظروف طرأ عليها التغيير،
- وعدم تتبع الأقوال بغرض تأييد رأي محدد مسبقًا،
- وعدم الخضوع لتخويف الإدارة بحدوث الخسائر أو فقدان الأرباح،
- وأخيرًا يجب على الإدارة عدم ربط قرار الهيئة مهما كان نوعه بأي أحداث مصاحبة وإبرازه كسبب له.
- ويساند في تخفيف هذه المخاطر تحقق الاستقلالية وتجنب تعارض المصالح في كل وظائف الحوكمة، ومنهجية تطوير المنتجات ومدى مراعاة مقاصد الشريعة وأهداف التنمية المستدامة، وسيأتي بيان ذلك.

3. تطوير المنتجات

3.1. عملية تطوير المنتجات Product development process (PDP)

3.2. بعض المخاطر التي تؤثر على القرارات الشرعية تعود إلى غياب عملية تطوير منتجات في المؤسسة. لتخفيض المخاطر يجب أن تعتمد نموذج شامل لتطوير المنتجات: من توليد الأفكار – التصميم – الموافقة الشرعية –الاختبارات– التسويق – التنفيذ – التغذية الراجعة.

3.3. اعتبارات التنمية المستدامة من خلال مقاصد الشريعة Consideration of SDGs through Maqāṣid Al-Shari'ah

ينبغي تشجيع المؤسسات المالية الإسلامية على مراعاة الأهداف 17 للتنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة، هذه الأهداف تشمل تطوير الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها، وهي تتفق مع أهداف ومبادئ الشريعة الإسلامية. ومن الملائم وضع إطار لدمج هذه الأهداف ضمن مقاصد الشريعة التي تحكم عمليات المؤسسات المالية الإسلامية.

4. دور ومسؤوليات أجهزة الحوكمة المتدخلة في اتخاذ القرارات الشرعية

4.1. هيئة الرقابة الشرعية:

4.1.1. ينبغي اتباع منهج التحليل الشرعي النقدي لتخيف المخاطر، والمصائد الخفية، التي من شأنها أن تؤثر سلبًا على عملية اتخاذ القرارات الشرعية، كما سبق بيانها من قبل.

4.1.2.ويضاف إلى ذلك تحقق الاستقلالية وعدم تعارض المصالح في جميع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بمن فيهم العضو التنفيذي، وعلى سبيل المثال تجنب ما يأتي: تقديم الاستشارات الشرعية، التدريب، الحصول على تمويل بمزايا تفضيلية، علاقة القرابة من الدرجة مع كبار المسؤولين أو المدراء التنفيذيين، وتجنب مشاركة العضو في التصويت أو حضور الاجتماع في موضوع يهدد الاستقلالية الخاصة بذلك العضو. ويمنع أن يكون أياً من أعضاء الهيئة موظفين أو مدراء تنفيذيين في المؤسسة، كما يمنع أن يشاركوا في أي قرارات تنفيذية.

4.1.3.يجب أن تتضمن الفتوى في الحد الأدنى ما يأتي: هيكل المنتج مع الشرح المفصل، وملخص لتدفق العمليات، المستندات ذات العلاقة بالعقود الأساسية، الاستفسار الأصلي أو التحفظات المرفوعة للهيئة، ملخص الأحكام الشرعية والشروط التجارية، الضوابط الرقابية الخاصة بمخاطر عدم الالتزام الشرعي المحتملة، الأساس الشرعي للفتوى المصدرة، التحفظ والمخالفة للرأي إن وجد مع ذكر السبب، وذكر اسم وتوقيع كل عضو.

4.2. أمانة هيئة الرقابة الشرعية:

4.2.1.تستعين الهيئة بجهاز الأمانة أو إدارة الالتزام الشرعي في حال غياب جهاز الأمانة، في تحضير الدراسات الخاصة بالأعمال المعروضة على الهيئة،

4.2.2.ولتقديم دراسات ملائم لهيئة الرقابة الشرعية يجب على الجهاز المساند تطبيق تقنية إل أر آي (LRA technique) –(Legal documentation, Risk management and Accounting treatment) لضمان أن القرار الشرعي لم يغفل الجوانب القانونية، المحاسبية،

وإدارة المخاطر المتعلقة بعمليات الشركة وسمعتها. ويذكر في الدراسة المقدمة أي تعليمات للبنك المركزي أو للمعايير الشرعية تتعلق بالموضوع محل العرض.

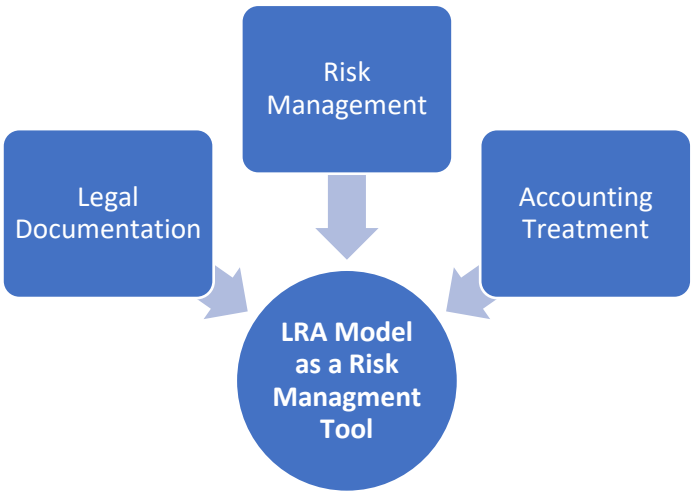

4.2.3.بعد صدور القرار يعود إلى الإدارة القانونية، والمحاسبة، وإدارة المخاطر لفحص وتقييم تأثيره على عمليات المؤسسة، وعلى مستوى التطبيق يجب تبليغ الهيئة بتطبيق القرار أو عدم تطبيقه كليا أو جزئيا مع بيان الأسباب.

4.3. الإدارة:

4.3.1.لضمان دقة القرار الشرعي، يجب على الإدارة تقديم معلومات صحيحة، وكاملة، وتجنب تقديم تفسيرات أو إيضاحات حسب تقدير الإدارة ودون الرجوع للجهات المختصة بشأن الموضوع محل العرض.

4.3.2.توفير التدريب والتوجيه المناسب للأجهزة ذات العلاقة باتخاذ القرار الشرعي،

4.3.3. ولا ينبغي أن تتحيز الإدارة ضد أي مقترح جديد يتحدى التطبيقات السائدة،

4.3.4.تجنب الطلب بإلحاح من الهيئة الشرعية أن توافق على المنتجات والخدمات بسبب أنها أجيزت من علماء وزملاء أو مدارس فقهية أخرى مخالفة، أو مؤسسات منافسة.

4.3.5.تجنب الضغط باتجاه الفتوى المحددة مسبقًا.

4.3.6.وإجمالاً يجب عرض جميع الأعمال على الهيئة.

تم بحمد الله في مطار هانيدا–طوكيو في الطريق إلى كولالمبور.

د.عبدالباري مشعل

2019/10/30